

الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي

أمانة الدعوة والمنكر

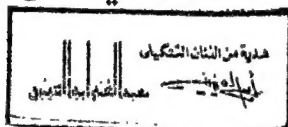
لماذا المساء

الندوة التي أقيمت بقاعة الشعب بمناسبة
الاحتفال بالعيد الرابع للميثاق - مايو ١٩٦٦

لماذا الميثاق ؟

الدعوة التي اقامتها امانة الدعوة والفكر الاشتراكي
بمناسبة الاحتفال بذكرى صدور ميثاق العمل الوطني
في ٢١ مايو ١٩٦٢ .

لماذا الميثاق ؟



اشترك في الدعوة ؟

- السيد كمال الدين رفعت
- أمين الدعوة والفكر
- الدكتور محمد انيس
- 'الدكتور عبد الرازق حسن
- الدكتور عبد العزيز كامل
- الدكتور حسين فوزي
- اعضاء امانة الدعوة والفكر
- العميد حسنى عبد المجيد
- 'الدكتور ابراهيم صقر
- عضو امانة الماهد الاشتراكية

افتتح الندوة السيد كمال الدين رفعت - أمين الدعوة والفكر قائلا .. بسم الله الرحمن الرحيم .. كانت ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ حدثا بارزا في تاريخ مصر بل وفي تاريخ الأمة العربية ، كانت ثورة قائمة على أسس فلسفية ونظرية شملت كافة نواحي الوجود الانساني ، وكانت نظرتها من الشمول بحيث استطاعت أن تمس الوجود الانساني ككل من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والروحية .

وثورة ٢٣ يولييه كانت تغييرا أساسيا وضروريا في حياة المجتمع المصري ، لم تكن مجرد انقلاب لتغيير وجوه الطبقة الحاكمة ولكنها كانت ثورة ، بمعنى أنها تهدف الى أحداث تغيير أساسي في المجتمع في كافة نواحي نشاطه وأنظمتها ومنظماته والطبقات التي كانت تسيطر على المجتمع .

ومن هنا كانت ثورة ٢٣ يولييه تتميز بعدة نواح مختلفة فهي كثورة تتميز بعقلية ثورية وتتميز بمنطق ثوري وتتميز بأسلوب ثوري وتتميز بنظرية ثورية ، وثورة ٢٣ يولييه بدأت معالمها تظهر في كتاب **فلسفة الثورة للرئيس جمال عبد الناصر** . . والذي كان عبارة عن قصة في باطن النفس ، فقد كانت انفعالات في نفس زعيم الثورة ثم صارت فكرة مختمرة في ذهنه وفي فكره الى أن أصبحت تدبيرا سياسيا الى أن تجمعت لها عناصر الظهور فبدأت كحقيقة واقعة .

وكتاب **فلسفة الثورة** تطرق الى ثلاث نواح رئيسية وكان محاولة لاستكشاف النفس أولا ثم محاولة لاستكشاف الظروف المحيطة بنا سواء في الداخل أو الخارج ثم محاولة لاستكشاف أهدافنا وقدراتنا على تحقيق هذه الأهداف . وقد أبرز كتاب **فلسفة الثورة** في الواقع ثلاث نواح رئيسية ، أبرز بدور هذه الثورة ومقدمتها كما أبرز ما الذي تريده الثورة وما هو الطريق الى هذا النهج الثوري ثم أبرز الأهداف البعيدة للثورة من ناحية مصر كبلد عربي ومصر كجزء من المجتمع الاسلامي ومصر كجزء من الفكر ، وكان كتاب **فلسفة الثورة** في الواقع هو الخطوط الرئيسية التي حددت المبادئ والأهداف التي قامت عليها الثورة ، فمبادئ الثورة الستة المعروفة كانت أساسا تنبثق من تاريخ نضال الشعب ، تنبثق من الظروف القاسية التي عاشها هذا الشعب وفي الوقت نفسه تعبر عن مراحل التطور التي اجتازتها الثورة منذ قيامها الى وقتنا الحاضر وإذا تتبعنا هذه المبادئ نجدها في الواقع تعبر عن مرحلتين أساسيتين ، مرحلة الثورة السياسية ومرحلة الثورة الاجتماعية . فإذا اعتبرنا مرحلة الثورة السياسية هي المبادئ الثلاثة الأولى من هذه المبادئ الستة ، أي القضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار وتحكم رأس المال في الحكم ، فإنها تعنى في الواقع ازالة العوائق التي كانت تقف في طريق تطور المجتمع ، ثم تجيء المبادئ الثلاثة الأخرى وهي اقامة عدالة اجتماعية

واقامة الجيش الوطنى القوى واقامة الحياة الديمقراطية السليمة ، بمعنى أنه كان لا يمكن تحقق الثلاثة مبادئ الأخيرة ، ما لم تتحقق أولا الثلاثة مبادئ الأولى بمعنى أنه كان يجب إزالة العوائق والعراقيل من أمام الشعب فى حركته الثورية .

ان تفاعل هذه المبادئ فى الواقع من خلال التطبيق ومن خلال التجربة ومن خلال عشر سنوات ، هذا التفاعل أبرز لنا الميثاق الوطنى ، هذا الميثاق الذى يوضح معالم التجربة التى مرت بها أئثورة قبل عام ١٩٦٢ ثم يحدد فى الوقت نفسه حاضرنأ ثم يحدد معالم طريق تطورنا الى المستقبل . . ومن هنا يعتبر الميثاق الوطنى هو مرحلة الوضوح الفكرى الكامل وهو فى الوقت نفسه يعتبر من أعظم انتصاراتنا الفكرية على الصعيد المحلى بل وعلى الصعيد العربى والعالمى .

ونحن اذا نظرنا الى الميثاق ، فهو ليس بفلسفة أو نظرية بقدر ما هو طريق يحدد لنا كيف نعمل . ولكن من ثنائأ هذا الميثاق نستطيع أن نستشف الفلسفة والنظرية التى قام عليها هذا الميثاق .

والميثاق فى مجهوعه يبرز لنا كيف نقيم مجتمعا اشتراكيا ديمقراطيا بكافة نواحيه المادية والفكرية والروحية بحيث نجد أن هذا الميثاق من الشسهول بحيث يعالج مشاكل وجودنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية ، بل انه يؤكد وجودنا القومى فى نطاق الوطن العربى ككل . ومن هنا تظهر لنا الدعائم الرئيسية التى يقوم عليها ميثاقنا الوطنى والتى تتحدد فى الفكر الاشتراكى وفى الفكر الديمقراطى الذى ينبثق من متطلبات مجتمع القرن العشرين الذى يؤكد أهمية القيم الروحية فى دفع طريق التطور والتقدم ويؤكد دور الفكر والعمل فى بناء المجتمع وابدأاد معنى للحياة ، ويؤكد دور العلم والأسلوب العلمى فى معالجة مشاكل المجتمعات الحديثة

ومشاكل الانسان الحديث . ويؤكد ارتباط هذا كله بتاريخنا ، بتاريخنا لان التاريخ عامل من أهم العوامل التي نرسم حاضرتنا وتحدد طريقنا في المستقبل . والميثاق تطرق الى نواح كثيرة وهو اذ يحدد لنا اطرارت مشاكل مجتمعتنا فهو قد ظهر ايضا في ظروف دقيقة كان يجتازها شعبنا ، هذه الظروف التي كانت تتحكم في بلادنا ، كان الاستعمار بل كانت قوات الاحتلال وقوات الغزو الاجنبي تسيطر على ارضنا وتفرض ارادتها على شعبنا ، كان الاقطاع بما يملكه وبما يسيطر عليه من ارض ومن العاملين في الأرض بقوة طاغية وقوة مستبدة في مجتمعتنا تمنع انطلاقه وتمنع تطوره ، كما كان رأس المال المستغل الذي يستغل ثروات الشعب ويسيطر على الحكم ويوجهه لمصلحة الطبقة الرأسمالية ، كل هذه العوامل كان من شأنها ان تجعل المواجهة الثورية لكل هذه العقبات في منتهى الصعوبة وتحتاج الى جهد ثوري وإلى تجمع ثوري وإلى عقلية ثورية ومنطق ثوري واسلوب ثوري للعمل . ومما زاد من صعوبة هذه المواجهة أن القيادات السياسية التي كانت موجودة في الماضي أو التي كانت تتصدى للعمل السياسي في الماضي كانت متفسخة ولم تكن على المستوى الذي يجعلها تتبين بوضوح حقيقة التطور في المجتمع بل كانت هذه القيادات متخلفة جدا عن حركة الجماهير الشعبية ، ومن هنا كانت أهمية الثورة وكانت أهمية الميثاق كدليل للعمل الثوري وكحد فاصل بين مرحلة من مراحل التخلف ومرحلة من مراحل الوضوح الفكري الكامل .

لماذا صدر الميثاق ؟ ولماذا شمل كافة نواحي الوجود ؟
اعتقد ان الدكتور محمد أنيس يستطيع ان يكلمنا في هذا الموضوع .

لماذا الميثاق ؟

وبدا الدكتور محمد آتيس حديثه قائلا .

سأحاول في ايجاز ان ارد على السؤال الذي طرحه السيد الأمين ، وهو كما أفهمه لماذا كان لابد أن يصدر الميثاق ، ولماذا صدر الميثاق في عام ١٩٦٢ على وجه التحديد ؟

ان الإجابة على هذين السؤالين تتطلب بطبيعة الحال الرد على سؤال ثالث وهو ، اذا كان الميثاق كما نعرف دليلا للعمل الثوري منذ ١٩٦٢ ، منذ اقرار المؤتمر الوطني له ، فما هو الدليل الثوري الذي عاشت عليه الثورة منذ قيامها في عام ٥٢ حتى الاجراءات الاشتراكية ومرحلة التحول الاشتراكي ؟

أشار السيد الأمين الى المبادئ الستة للثورة وأشار أيضا الى كتاب فلسفة الثورة وهما دون شك منبع رئيسي للعمل الثوري ..

على اننى اعتقد اننا في هذه المرحلة من سنة ١٩٥٢ حتى عام سنة ١٩٦١ وهى مرحلة التحرر الوطنى الذى كان العمل الثورى فيها ينحصر بدرجة رئيسية فى التخلص من

الاستعمار وأعوان وعملاء الاستعمار في الداخل ، لم تكن هناك حاجة الى رؤيا واضحة لأن الرؤيا كانت فعلا واضحة من خلال تجارب الشعب المصري ، ثوراته السابقة ، الثورة العرابية سنة ١٩١٩ وما حدث عام ١٩٣٥ ، وما حدث عام ١٩٤٦ ، وما حدث عام ١٩٤٨ وما الى ذلك .

كل هذه التجارب الثورية للشعب المصري أبرزت واستقطبت حقائق وإبعاد النضال ضد الاستعمار وأعوان الاستعمار قضايا مثل التخلص من الاحتلال البريطاني ، تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل أو رأس المال الاحتكاري تجربة السياسة الحزبية ، تجربة دستور سنة ١٩٢٣ ، كل هذه عرفها الشعب المصري وكانت رؤى واضحة له تمام الوضوح . ففى حقيقة الامر لم تكن الثورة فى حاجة تامة الى مزيد من وضوح الرؤيا لأن تجربة الشعب المصرى جعلت الرؤيا واضحة له تماما . على أنه عندما تخلصت مصر من الاستعمار فى معركة ١٩٥٦ ثم من الاستعمار فى شكله الاقتصادى بعد ١٩٥٦ فى ضرب الرأسمالية الأجنبية وبالذات الرأسمالية الانجليزية والفرنسية والبلجيكية ، أصبح من المحتم أن تنشأ الجمهورية لنفسها طريقا للبناء فى المستقبل فاخترت طريق الاشتراكية وهنا كان لابد من أن يظهر الميثاق كدليل للعمل الثورى ، حتى يخلق وحدة فكر يمكن أن تلتف حولها القوى الثورية والتقدمية فى مصر ويترتب على خلق هذه الوحدة الفكرية وحدة العمل ووحدة الإرادة ، وتحديد ابعاد الالتزام ومن ثم أصبح من المحتم نتيجة لظهور الميثاق ظهور وحدة العمل وظهور معنى الالتزام بالميثاق خصوصا بعد أن اقراه المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ .

على أنه يمكن أن يثار الى جانب ذلك سؤال آخر ، وهو
من خرج الميثاق ولماذا ؟

أما لمن خرج الميثاق فقد حدد الميثاق ذلك بأنه خرج للقوى صاحبة المصلحة في الاشتراكية ، لتحالف قوى الشعب العامل ، للقوى التقدمية أو الثورية في مجتمعنا . وليس معنى هذا أن الحركات الوطنية التقدمية في البلاد الأخرى لا يمكن أن تستفيد من الميثاق كوثيقة للحركة الوطنية التقدمية وغنى عن القول أن الميثاق يدرس بالفعل في كثير من البلاد التي تعوج بالحركات التحررية التقدمية وبالذات في أمريكا اللاتينية . أما لماذا ظهر الميثاق فمن المؤكد أن الميثاق هو دليل العمل الثوري وهذه حقيقة في تقديري يجب أن تؤكد عليها . أن الميثاق دليل العمل الثوري في مرحلة التحول إلى الاشتراكية وهذه نقطة كما قلت على جانب كبير من الأهمية لأنها تجعل الميثاق غير جامد .

وقد أوضح زعيم الثورة في كثير من المناسبات أنه لا حدود للعمل الثوري وكل دعوة إلى تثبيت وتجميد الميثاق عن حد معين وخصوصا في النواحي التقدمية التي يعالجها الميثاق إنما هي في حقيقة الأمر تعبر عن موقف القوى الرجعية بالنسبة للميثاق ، فالميثاق يفتح أمام الشعب المصري وأمام الأمة العربية آفاقا واسعة كثيرة للاجتهاد كما أنه لا يقفل الباب إطلاقا خصوصا في النواحي التنفيذية أو التطبيقية ، وأن الثورة لا تعرف قيودا وأن باب الاجتهاد مفتوح أمام الثورة وأمام قوى الشعب العامل .

وهذه الحقيقة هي التي احرص كل الحرس على توضيحها وإبرازها لحضراتكم .

دليل العمل

وقال الدكتور عبد الرازق حسين :

حينما صدرت القوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١ قامت الكثير من التساؤلات ، وما هو دليل

العمل في المرحلة القادمة أى مرحلة التحول الاشتراكي ، أو بمعنى آخر هل تنتهى المسألة بما صدر من قوانين أم أن المسألة ممتدة الى أكثر من ذلك وما هى الحدود . وبناء على ذلك صدر الميثاق الذى يعبر عن اطار العمل الذى سنسير فيه ، لا أريد أن أكرر ما سبقنى فيه الدكتور أنيس والسيد الامين . . انما نلاحظ في دراستنا للميثاق مسألة هامة جدا وهى طريقة مناقشة المسائل .

بدأت هذه المناقشة في شكل تصويرى لتطور المجتمع تاريخيا ، ومن خلال هذا التصوير يبين الميثاق أن هناك عوامل اقتصادية في داخل هذا التطور وانتهى بنا في النهاية الى اننا وصلنا الى مرحلة حتمية وضع معين بشكل معين من أشكال المجتمع يقتضى ظروفًا اقتصادية معينة . يعنى هذا في النهاية أنه حين عرض هذا العرض التاريخي وصل بنا الى النتيجة الأساسية وهى ان الذى يحكم التطور هو علاقات اجتماعية معينة . واذا أردنا أن نستمر في التطور فعلىنا أن نلاحظ هذه العملية ، وفي النهاية نحن كمواطنين لنا دور في عملية التحول عن طريق علاقاتنا المختلفة وفي نفس الوقت يؤكد أن قبول نظرية التطور الاجتماعى لا تعنى بالحتم أخذنا بتجارب معينة أو بفرض نظريات جامدة ، انما كما هو واضح من الميثاق حدد لنا اطار التطور الذى سرنا فيه في الحقبة الماضية والتي وصلت بنا الى المرحلة التى انتهينا اليها ، اُشار فيما اُشار الى قيام الثورة ، وأن الثورة قامت لاجداث تغير أساسى في المجتمع ، تغيير في علاقات الانتاج ، تغيير في العلاقات الاجتماعية ، تغيير في شكل الانتاج ، وهناك رابطة بين تغيير شكل الانتاج والتغيير في علاقات الانتاج والتغيير أيضا في شكل التطور الذى ينتظره المجتمع وهو ما اثاره بعد ذلك الى أن وصل بنا الى حتمية الحل الاشتراكي لمشكلاتنا التى نعيش فيها أو بمعنى أدق للمشاكل التى تعيش فيها المجتمعات التى

وصلت الى المرحلة المشابهة لمرحلتنا لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، لم تكن مسألة حرية اختيار لنظام معين دون نظام آخر ، ولكن الذى فرض هذا الوضع الذى فرض القوانين الاشتراكية وفرض الحل الاشتراكى هو واقع المجتمع والطبيعة المتغيرة فى داخل المجتمع وفى العالم ايضا .

واللاحظ هنا انه حينما كانت أدوات الانتاج بسيطة والانتاج لتغطية الاحتياجات المحدودة ، لم تكن هناك مشكلة ، وحينما زادت احتياجات المجتمع وكبرت أدوات الانتاج ولم يعد من السهل على كل فرد أن يتحكم فيها ، تحكم فى هذه الأدوات قلة من الافراد فأصبح الانتاج للمجتمع وأدوات الانتاج فى يد قلة من افراد المجتمع وهنا حدث تناقض وكان لا مفر من أن تحدث مشكلة ما ، هى مشكلة عدم التوازن بين طبقات المجتمع أو قيام طبقات للمجتمع يحدث بينها حالات من عدم التوازن ، مجموعة تعمل ومجموعة تملك أدوات الانتاج . مجموعة تمرق للحصول على دخلها ومجموعة تحصل على كسبها عن طريق استثمار رأس المال .

ليس هذا فقط انما حدث انفصال بين رأس المال والعمل ، ففى الماضى حينما كانت أدوات الانتاج بسيطة لم تكن تحتاج الى كفاءة كبيرة وصاحب رأس المال كان صاحب الحق فى نفس الوقت وكان يعمل يده فى يد معاونه اما بعد ذلك ، أصبحت الآلة متخصصة وتحتاج الى مستوى كفاءة عالية ولذلك فان الإدارة نفسها انفصلت عن ملكية رأس المال وتكون لنا ما نسميه بفئة الفنيين ؟ ونشأ فى المجتمعات الآن ، العمال وأصحاب الأموال والفنيون ، وكانت نتيجة هذا التفتت فى المجتمع أن اتخذ الانتاج الشكل الذى أدى الى هذا الوضع . وبالتالي اذا كان الانتاج للربح وهدفه الحصول على أكبر كسب ؟ فالنتيجة المباشرة أن يتجه الانتاج الى حيث توجد القوة الشرائية الكبرى أو بمعنى آخر ما نسميه بالمعنى الدارج

الانتاج لصالح الفئات ذات الدخل العام . وهنا يحدث أيضا اختلال في عمليات الإنتاج بحيث نجد فائضا كبيرا في الإنتاج لفئة أصحاب الدخول المرتفعة . وإنتاج في نفس الوقت لا يقابل حاجة الجماهير .

وحتى مع هذا كانت قدرتنا على التحول وعلى تطوير قضية الإنتاج التي على أساسها تنهض المجتمعات ، تحتم زيادة وجود هذا الفائض وقيام نوع من أنواع الإنتاج وهو الإنتاج للصناعات الثقيلة ، كانت هذه عملية صعبة لوجود ارتباطات معينة هي ارتباطات الرأسمالية المصرية والرأسمالية العالمية الاحتكارية الكبيرة وبالتالي كانت الرأسمالية المحلية لدينا تابعة ، وكانت صدمة بالتالي اقتصاد تابع ولم يكن من المنتظر أن يتقدم عن هذا وكل المحاولات التي كان ينادى بها البعض ويتصور أنه من الممكن عن طريق المجهودات الفردية والإدخار الفردي والمشروعات الفردية ، أن يتطور المجتمع وأن تقوم بعض المشروعات وتغطي بعض الاحتياجات ولكن اتضح أنه من الصعب أن تغطي هذه المجهودات الفردية جميع احتياجات الشعب وتوجه حركات النمو المختلفة وبالتالي لم يكن هناك مفر من إيجاد وسيلة أخرى للخروج من هذا المأزق . بدانا نشور على الأوضاع القديمة ونغير من إطار العمل . بدل أن يكون المجتمع مستعمرا يكون مستقلا ، بدل أن يكون اقتصادا تابعا يكون مستقلا قائما ، وهنا تقوم مشكلة أدوات الإنتاج وشكلها وكيف تكون .

ملكية أدوات الإنتاج

هل نشتغل ونعمل على تنمية المجتمع وتطويره ثم نأني ونهنيء أدوات الإنتاج لنترك لقلة من الأفراد التحكم فيها ، لقد كانت النتيجة عندما وفرت الحماية للرأسمالية المصرية عن طريق رفع الرسوم الجمركية والإعانات المستمرة وإصدار القوانين التي تحد من الأجور أن التقدم البسيط الذي حدث كان تقدما غير متوازن في كافة

القطاعات ، مما يهدد بوجود قطاعات متخلفة ، وبالتالي إذا استمر . هذا الوضع لم يكن مفر من قيام تناقضات ونزاع بين فئتي المجتمع وقطبي المجتمع وفي النهاية لابد أن يحدث انقسام وثورة ، وقامت الثورة وكان من المفروض أن يسيطر المجتمع على الأدوات اللازمة لعمليات الإنتاج .

وإذا كنا نهدف إلى عمل تطوير ، فيجب أن تعبى جميع الموارد سواء المادية أو البشرية لتكون في يد المجتمع لأحداث التطور الذي نريده ، وبالتالي كان علينا أن نحدد بالضبط كيف ستكون ملكية أدوات الإنتاج وهنا قام تساؤل . هل يعنى سيطرة المجتمع على أدوات الإنتاج ، أن يملك المجتمع جميع أدوات الإنتاج .

الواقع وبفض النظر عما اثاره الميثاق ، فهى مسألة واضح انها منطقية .

المهم في العملية أننا نريد انتاجا بكفاءة يوزع على الجميع على أساس ما يقدمونه من جهد وعمل للمجتمع ، وبالتالي إذا لم يكن هناك تعارض بين ملكية البعض لبعض أدوات الإنتاج فمن الممكن أن يقوم هذا النوع من الملكية وفعلا نجد أن هذا حدث بالنسبة للأرض وبالنسبة لبعض الصناعات الخفيفة ، بمعنى أن من يقوم بالإنتاج يملك في نفس الوقت أدوات الإنتاج . لا توجد عملية انفصام بين عملية الإنتاج والقائم بها والمنتج . أضف إلى هذا أنه في مرحلة التطور التي اتخذناها ، الواضح أننا أخذنا بتطور سليم ، يعنى هذا وجود قوى متحالفة ، ذكرها الميثاق وهى القوى الخمس ، العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية وهذا التحالف تم نتيجة أن الثورة كانت ثورة سلمية وبالتالي ثبت أن هذا التحالف كان مصلحة مشتركة للمجتمع ، لهذا نجد أن إطار العمل في الميثاق قد يختلف في شكله وتطوره وعمله عن البلاد التي كانت فيها تغيرات عنيفة وثورات قامت بشكل آخر . وهذا يظهر لنا شكل الإطار العام الذي يتم فيه تطوير المجتمع وهنا حدد

الميثاق خطة عميقة لم يتركها لعملية الارتجال أو القصور
الفكرى .

لقد حدد الميثاق ضرورة سيطرة المجتمع على الموارد
الرئيسية كالبنوك وشركات التأمين والصناعات الكبيرة
المؤثرة في الاقتصاد والصناعات الأساسية وهياكل الإنتاج
الكبرى . أما الصناعات الخفيفة ، فيما أنها بسيطة وترتبط
بالصناعات الثقيلة وتعتمد عليها فمن الممكن أن تكون في
يد الأفراد بشرط أن تخضع للرقابة الشعبية .

ومن الممكن مع ذلك أن يفتح الباب جزئيا لدور رأس
المال الفردي سواء كان رأس المال محليا أو اجنبيا
لان في هذه المرحلة قد نحتاج لرأس مال أجنبى .

الديمقراطية والمجالس الشعبية

وتكلم السيد كمال رفعت عن الديمقراطية فقال :

لقد جاء في الميثاق ان الثورة ليست عمل
فرد وليست عمل فئة ولكنها ثورة شعب وتظهر
قيمة هذه الثورة بمدى ما تستطيع تعبئته من
قوى الجماهير لاعادة صنع مستقبلها وهذه
حقيقة وعاما الميثاق واكد عليها بل اننا نجد
ان دور الشعب في بناء المجتمع هو الدور
الاساسى فكم من الشعوب لها دور في تاريخ
المجتمع واصبح لها ايضا دور في بناء هذا
المجتمع وتاتي فكرة المشاركة الجماهيرية في هذا
البناء سواء في الناحية السياسية او الاجتماعية
او في حقيقة الظروف التي يعيش فيها مجتمعها

ومن المعروف دائما ان الدول المتقدمة انما تحاول ان
تفرض التقدم بالنسبة لمجتمعاتها عن طريق سلاح العلم

والتكنولوجيا وبواسطتهما يستطيع أن تفرض هذا التقدم
أما بالنسبة للدول النامية وهى المرحلة التى تجتازها
مجتمعاتنا حاليا فإن عليها أن تواجه مشكلتين رئيسيتين

الأولى : هى كيفية تعبئة الموارد المادية فى المجتمع

والثانية : هى كيفية تعبئة الموارد البشرية فى هذا
المجتمع .

ومن هنا كانت المشاركة الجماهيرية فى مجتمعنا من
العوامل الرئيسية فى بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى
أن المشاركة الجماهيرية فى حد ذاتها تعنى أن الجماهير
بكافة قطاعاتها وقوى الشعب العاملة بكافة عناصرها
تشارك فى هذا البناء بل أن كل عنصر من هذه العناصر
عليه مسئوليات وعليه واجبات يجب عليه أن يؤديها
وعليه خدمات لهذا المجتمع ، ومن هنا كانت الديمقراطية
من العوامل الأساسية لدفع المجتمع الاشتراكى الى الأمام
لأنه لا يمكن أن يقوم المجتمع الاشتراكى السليم ما لم تقم
الديمقراطية الحقيقية فى هذا المجتمع لأنه ما دام الشعب
هو الذى يسيطر على قواه الاقتصادية فإنه بالتالى أيضا
يجب أن يسيطر على قواه السياسية ، والديمقراطية تعنى
حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب ومن هنا
كانت أهمية دور الجماهير ودور قوى الشعب العاملة فى
بناء الديمقراطية وفى تحقيق الحرية فى المجتمع الديمقراطى
وأن المجتمعات الاشتراكية تتميز بناحيتين أساسيتين ناحية
الكم أى ناحية الشمول والاتساع بمعنى أن كل خلية وكل
وحدة بل وكل فرد فى المجتمع الاشتراكى عليه أن يمارس
الديمقراطية ويمارس الحرية ومن هنا كانت الديمقراطية
الاشتراكية أكثر شمولاً واتساعاً من الديمقراطية فى
المجتمعات الرأسمالية .

فالديمقراطية فى المجتمع الرأسمالى هى ديمقراطية القلة
أو ديمقراطية طبقة معينة وهى الطبقة التى تملك القوى
الاقتصادية فى المجتمع وبالتالى تسيطر على القوى

الاقتصادية فيه اما الديمقراطية الاشتراكية فهي تنبع اساسا من تملك الشعب وسيطرة الشعب على قواه الاقتصادية وبالتالي قوى الشعب الحقيقية التي يجب ان تمارس الديمقراطية وتمارس الحرية . ومن هنا تمتاز الديمقراطية الاشتراكية بالشمول أى ناحية الكم اما من ناحية الكيف فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية السياسية الا اذا كانت هناك ديمقراطية اجتماعية ومعنى الديمقراطية الاجتماعية ان يكون هناك تكافؤ في الفرص بين المواطنين وأن يأمن الفرد في المجتمع الاشتراكي على مستقبله ويزول القلق والخوف من المستقبل كما انه من الضروري لقيام الديمقراطية الحقيقية أن يتحرر الفرد من الاستغلال ومن السيطرة الطبقية فلا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقوم الديمقراطية الحقيقية في ظل سيطرة طبقة لان سيطرة الطبقة معناها الديمقراطية والحرية فقط لهذه الطبقة دون باقى طبقات المجتمع .

ومن هنا كانت الديمقراطية الاجتماعية هي الأساس وقاعدة الديمقراطية السياسية في أى مجتمع يوجد فيه صراع بين الطبقات وكما جاء في الميثاق فان الصراع الطبقي امر حتمى ولكنه يحل في مجتمعنا بالوسائل السلمية أى أن تداب الفوارق بين الطبقات لتستطيع قوى الشعب العاملة ممارسة حقوقها الاجتماعية والسياسية دون تفرقة ودون تمييز بين العناصر المكونة لتحالف قوى الشعب العاملة ولعل أبرز شئ في تطبيقنا للديمقراطية هو التنظيم الجماهيري أو التنظيم السياسى الذى في إطاره تجتمع قوى الشعب العاملة وهو الاتحاد الاشتراكي العربى .

فالإتحاد الاشتراكي كإطار يجمع هذه القوى يجعل من الممكن - لكافة العناصر المكونة لهذا التحالف - ممارسة حريتها ومن ممارسة ديمقراطيتها ومن حل كافة التناقضات غير العدائية بين قوى الشعب العامل وفي داخل هذا الإطار اذا نظرنا الى الاتحاد الاشتراكي العربى فتجد أنه في القاعدة ويشمل أكثر من ٧٠٠٠ وحدة بين وحدات سكنية أو

جغرافية أو وحدات جماهيرية وكل وحدة تشكل من لجنة عشرينية ومن مؤتمر لهذه الوحدة .

وهكذا نرى كيف تتسع الديمقراطية وكيف تشكل القاعدة الديمقراطية أكبر قطاعات ممكنة من الشعب ثم تتدرج أو تتدرج الممارسة الديمقراطية الى كافة المستويات في المدينة وفي المحافظة ثم على مستوى الجمهورية . ولم يقتصر التطبيق الديمقراطي على هذا المجال في داخل التنظيم الجماهيري أو التنظيم السياسي بل اننا نجد ان هناك طرقا أخرى لممارسة الديمقراطية هي المجالس التشريعية التي نجد منها حاليا مجلس الأمة على مستوى الجمهورية وهو مجلس منتخب انتخابا مباشرا من القاعدة الشعبية ثم نجد ان الميثاق يؤكد على أهمية اقامة مثل هذه المجالس على مستوى المحافظات وعلى مستوى المدينة ومستوى القرية ومن هنا تتسع قاعدة الديمقراطية الشعبية لكي يساهم فيها الشعب ويشارك فيها لتكون هناك مشاركة حقيقية للجماهير في مناقشة كافة مشاكلها السياسية والاجتماعية بل ان الامر لم يقتصر على ذلك بل ان الميثاق نص ايضا على ان التنظيمات الشعبية الأخرى مثل النقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات ونقابات العمال الزراعيين هي منظمات جماهيرية تساهم في بناء العمل الديمقراطي والعمل السياسي على جماهيرها بل ان واجب هذه المنظمات ممارسة هذا العمل بل أكثر من ذلك تكون مدرسة لممارسة الديمقراطية ولممارسة الديمقراطية لقوى الشعب العاملة ، بل لقد اكد الميثاق على سلطة هذه المجالس الشعبية وانها فوق سلطة المجالس التنفيذية بل انها تملك حق المراقبة ولها حق التوجيه بل اننا نجد ان النص على تمثيل العمال والفلاحين على الأقل بنسبة ٥٠٪ على كافة المستويات المنتخبة . . هو تأكيد للديمقراطية الحقيقية التي تنبع من قوى الشعب العامل كما ان التأكيد على جماعية القيادة لمنع الانحراف ولتجنب الانفرادية في العمل هو تأكيد للديمقراطية الاشتراكية على وضعها الجديد ، كما نص الميثاق في نواح أخرى على عملية النقد والنقد الذاتي اذ ان النقد والنقد

الذاتى من الأمور الأساسية في قيام المجتمع الديمقراطي وان خلو كافة المجالس من النقد والنقد الذاتى يجعلها بلا فعالية ولا تستطيع أن تمثل حقيقة مصالح جماهير الشعب بل أكثر من ذلك ان تسلل العناصر الرجعية والعناصر الانتهازية الى مثل هذه المجالس قد يبطل اثر الديمقراطية فيها لأن هذه العناصر من طبيعتها النقد وتخشى النقد الذاتى بل تهدف الى تجميد مثل هذه المجالس لتكون مجرد صور لا توضح حقيقة الجماهير الشعبية وحقيقة المطالب الجماهيرية التى تطالب بها القاعدة .

والديمقراطية لكى تأخذ طريقها الصحيح يجب ان تمس نواحي أخرى في نشاط المجتمع ويجب ان تمس التعليم وان يتاح التعليم لكى يسهم في تيار الرجال الأحرار ويسهم في أبرز ملكات الفرد ويسهم في اطلاق كافة الكوامن الحقيقة الخلافة بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع .

بل لكى تستطيع الديمقراطية ان تسير في طريقها وأن تحقق طريقها يجب أن تكون القوانين التى تحكم المجتمع وتحكم تصرفات الأفراد فيه قوانين تقدمية وليست قوانين رجعية لأن القوانين الرجعية في حد ذاتها تعتبر قيوداً على حرية الشعب وقيوداً على ممارسة الديمقراطية الحقيقية بل أن اللوائح الحكومية التى تعرقل العمل تؤدي بالتالى الى وجود البيروقراطية والعمل المكتئب وهذا في حد ذاته قسلة آخر على انطلاق الحرية وممارسة الديمقراطية في المجتمع ومن هنا كان العمل الديمقراطي والعمل السياسى والمشاركة الجماهيرية أساساً من أسس مجتمعنا الديمقراطى يجب أن تسير في خط متواز مع الاشتراكية فلا يمكن أن تقوم اشتراكية بلا ديمقراطية .

الجيش والالتحام بالجماهير

وتحدث بعد ذلك العميد حسنى عبد المجيد عن حتمية الارتباط بين الجيش وبين الجماهير .. قال ..

اعتقد اننى موجود فى هذا الاجتماع ليس كرجل فى القوات المسلحة انما كعضو فى قوى الشعب العاملة ، وقد حدد الميثاق قوى الشعب العاملة بانها العمال - الفلاحون - الجنود - الرأسمالية الوطنية - المثقفون وكلمة الجنود على اطلاقها تعنى الضباط والعساكر وهذا الكلام فى الواقع هو تشريف للقوات المسلحة على اعتبار انها بدأت تعرف الموضع الطبيعى الذى تتلقى منه الأوامر ، فاذا أردنا ان نتكلم عن القوات المسلحة فى ظل الميثاق لا نستطيع ان نتكلم عنها ونحن فى معزل عن المجتمع الاشتراكي .

فمنهما قامت ثورة ٢٢ يوليو كان الجيش هو الطليعة ، وكان الجيش فى هذا يتلقى وصية من الشعب ويتحرك بأوامر من الشعب .. ان الذى قام بثورة ٢٣ يوليو هو الشعب وآمال الشعب والتطلعات الشعبية هى التى دفعت العناصر العسكرية لى تتولى الجانب العسكرى من ثورة ٢٣ يوليو ، وكان دور الجيش فى هذه العملية كدور عسكرى موجه من

قائده والقائد في هذا المجال هو الشعب وأثبت الجيش في هذا لأول مرة - وأرجو ألا أكون مغاليا في هذا - أنه يريد أن يخطو خطوة تنفيذية تجاه آمال الشعب ، ولذلك نرى أنه في الخمسينيات قد رفعت القيادة الثورية شعارا لهذا الجيش وهو اقامة جيش وطني قوى .

وقد كانت المبادئ الستة التي آمنت بها الثورة وجعلتها منهاجاً للعمل الوطني هي القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار ورأس المال المستغل ، واقامة العدالة الاجتماعية ، اقامة جيش وطني قوى ، ثم الحياة الديمقراطية السليمة .

فنجد أن القيادة الثورية قد خصصت مبادا كاملا من مبادئ العمل الوطني باسم القوات المسلحة وقبل أن أدخل في التخصيص وأحطه لأبد أن تكون هناك نظرة شاملة لهذه المبادئ فلا يمكن أن يدرس القضاء على الاستعمار بمعزل عن القوات المسلحة ، فالذي قضى على الاستعمار هو الشعب ولكن القوات المسلحة كقطاع من هذا الشعب كان لها مهمة وكان عليها واجب يجب أن تقوم به فهي جزء من كل ، وإذا تكلمنا عن الاقطاع وهو الاستعمار في القرية ومحاولة اسقاط الاقطاع فهل يمكن الحديث عن الاقطاع منفصلا عن القوات المسلحة علماً بأن القرية تصدر ٨٢ ٪ - إذا جاز هذا التعبير - من أفراد القوات المسلحة وما هي الآثار الاجتماعية التي تدور في ذهن الجندي المقاتل عندما يأتي الى القوات المسلحة ويشعر أن الاقطاع قد سقط في القرية وأن عشيرته قد آمنت وأن رزقه قد أمن وهذا هو النتيجة التلقائية لسقوط الاقطاع في القرية فان انعكاس هذا على الجندي سيؤدي به الى الالتصاق بالأرض والى الالتصاق بالسلاح الذي في يده وبالأهداف التي تسعى اليها وهذا سيؤدي الى كسب مؤكد للمعركة .

وإذا نظرنا لمبادئ العمل الوطني نجد أن كل مبادا من هذه المبادئ يتعمس أثره على الشعب فمبدأ اقامة العدالة

الاجتماعية لابد ان يعكس نفسه على كل فرد من القوات المسلحة ايماناً بهذا المجتمع وايماناً بمبادئه .

واذا انتقلنا الى مبدأ الديمقراطية السليمة نجد ان هناك فرقاً كبيراً في مفهوم هذا المبدأ بين مجتمع ما قبل ٢٣ يوليو وبين مجتمعنا الاشتراكي فقد أصبح هذا المفهوم هو مفهوم الحياة - مفهوم حياتنا كما ينبغي أن نعيشها ونطوعها لآمالنا ، كل هذه المبادئ الستة التي وردت في مبادئ العمل الوطني في أوائل الخمسينيات كانت تدل دلالة أكيدة على أن هناك دوراً للقوات المسلحة ، وهذا الدور قد أفصح عنه الميثاق وأوضح كل أبعاده وإذا نظرنا الى المبدأ الخامس وهو إقامة جيش وطني قوى نجد أن الوطنية تسبق القول هنا لأن الجيش في ٢٣ يوليو أراد أن يقف منفذاً لآمال الشعب وأنه قد بدأ بخطوة تنفيذية تجاه آمال هذا الشعب .

وهذه الوطنية في مدلول الجيش الوطني لابد أن تدعم بالقوى المادية وهذه القوى المادية لابد أن تبرز في صورة أو في أخرى وقد برزت في شكل كسر احتكار السلاح في سبتمبر سنة ١٩٥٥ واننى أقرر بصفتي أحد المسئولين عن قطاع التوجيه والتوعية أن كسر احتكار السلاح هو انطلاقة رهبة للقوات المسلحة ونحن الذين عاصرنا مجتمع ما قبل ثورة ٢٣ يوليو شعرنا أنه بعد كسر احتكار السلاح قد تحررت القوات المسلحة من ناحية التقييد الذي كانت تعيش فيه وأن مدلول الحرية ينسحب على الجيش الوطني فإذا ما حررناه من كافة القيود التي كانت تعوق انطلاقه فان هذا الجيش سوف تتوافر له كافة المعدات والأسلحة وملكيته هذه القطع تتطلب منه أن يكون على درجة من العلم والتكنولوجيا فلا بد من أن يرتفع مستوى الجنود الى مستوى ما وصل اليهم من سلاح . وإذا نظرنا اعتباراً من اقيام ثورة ٢٣ يوليو حتى الثورة الاشتراكية في سنة ١٩٦١ نجد أن الثورة قد تركت علامات على طريق النضال ،

وحلقات متصلة ولا يمكن أن نفصل هذه الحلقات عن القوات المسلحة فهذه القوات المسلحة هي جزء من كل ، فمثلا عند العدوان علينا في سنة ١٩٥٦ ولم يكن الجيش قد مضى عليه عام واحد بعد كسر احتكار السلاح في سنة ١٩٥٥ وكان هذا العدوان كرد مباشر على تأميم قناة السويس وتأميم قناة السويس متصل أصلا بتشديد واقامة السد العالي واقامة السد العالي متصل أصلا بحياتنا الجديدة أي التغييرات الاجتماعية التي بدأنا ننادى بها والتي نعتبر أنها الحل الوحيد .. اذن عدوان سنة ١٩٥٦ لم يكن رداً على تأميم قناة السويس وانما كان محاولة للقضاء على التغييرات الاجتماعية والقضاء على أية فرصة لحياة جديدة لهذا المجتمع داخل الوطن العربي الذي أثبت أن ثورة ٢٣ يوليو قادرة على تحويل سلسلة ثوراتها من ثورة سياسية الى اجتماعية الى عسكرية الخ . وبالتالي فان العدوان كان ضد حياتنا وكهدف رئيسي للقضاء على كل القومات حتى يكون درسا بليغا لنا ودرسا للعالم العربي من الاستعمار .

واذا تسلسلنا مع علامات النضال وسرنا مع الحلقات نجد ايضا أن الميثاق الذي صدر في مايو سنة ١٩٦٢ اشار الى نقطة هامة ترتبط بأقدس معركة فقد اشار الى أنه على القوات المسلحة أن تؤيد الثورات التقدمية التي تقوم في العالم العربي وقد اشار الميثاق الى هذا عندما صدر في مايو سنة ١٩٦٢ أي قبل ثورة اليمن التي قامت في سبتمبر سنة ١٩٦٢ ومعنى هذا أن الشعارات التي وردت في الميثاق سابقة على قيام ثورة اليمن وبالتالي فان قرار مساندة الثورة اليمنية انما ورد أصلاً في الميثاق وبالتالي تحددت مهمة القوات المسلحة الواردة في الميثاق حتى قبل أن تقوم ثورة اليمن .

ففي الواقع ان ثورة اليمن التي قامت في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ تعبيرا عن مضمون عربي جديد فتحت الباب امام سلسلة من الثورات الشعبية فاذا كانت ثورة ٢٣ يوليو قد فتحت الباب امام ثورات في العالم العربي منها ثورة

الجزائر سنة ١٩٥٤ وثورة العراق سنة ١٩٥٨ واذا سلمنا بهذا فان ثورة اليمن كان لها علاقة مباشرة بالثورة التي أسقطت الانفصال في سوريا والثورة التي أطاحت بالحكم الرجعي في العراق اذن فان الثورة العربية التي تقوم في دولة عربية تقدمية انما تمهد أيضا لسلسلة من الثورات التقدمية التي تضيف رصيда جديدا الى القوى التقدمية في العالم العربي .

وقد قلت في اول كلامي اننا لا يمكن ان نتكلم عن القوات المسلحة بمعزل عن المجتمع الاشتراكي ، وسبق لي ان حضرت حرب سنة ١٩٤٨ وكانت هناك تناقضات تحكم هذا المجتمع ودخلنا حرب سنة ١٩٥٦ ولم تكن قد استكملنا قوتنا وبالرغم من هذا نجد ان الاعداء قد اشادوا بأبو عجيلة ورفع وبالمسيرة الاجتماعية من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٢ واذا وقفنا وقفة طويلة عند القرارات الاشتراكية التي صدرت في سنة ١٩٦١ والتي وضعت اللبنة الاولى في التغييرات الاجتماعية في مجتمعنا الاشتراكي فسندرك كيف انعكست هذه التغييرات على القوات المسلحة .

فالميثاق عندما تناول القوات المسلحة تكلم عن الجيش الوطني القوي فان قوى هذا الجيش تكمن في المستودع العظيم للقوى الاجتماعية للشعب فلولا قدرة المجتمع على تزويد هذا الجيش باليد الضاربة لما تمكنت قواتنا من أن نقيم دعائم القومية العربية في اليمن .

قد يسأل سائل ؟ ما علاقة الحل الاشتراكي الذي تكلم عنه الميثاق بالقوات المسلحة . والرد على هذا ان هذه العلاقة هي علاقة طبيعية وثيقة لان الحل الاشتراكي هو سيطرة الشعب على وسائل الانتاج فاذا تيسر للشعب ان يسيطر على وسائل الانتاج وبما ان الشعب له الولاء وكل الولاء من القوات المسلحة فان الشعب لن يدخر وسعا في منح القوات

كل ما يمكنها من أن تقف على قدم الاستعداد لكي تنفذ أهدافه القومية وطبقا لتطلباته وآماله .

اذن من خلال هذه المسيرة الطويلة من ٢٣ يوليو حتى اليوم نجد علاقات وتقاليد على طريق النضال وفي كل خطوة نجد علاقات مشتركة بيننا وبين الشعب فلا يمكن عندما نتحدث عن النضال الشعبي أن نفصل الجيش عن الشعب فالجيش كجزء من كل وجزء من الأمل والميثاق بكلل هذا الكلام كله وهذه الأهداف يمنح القوات المسلحة مهام محددة وأهدافا محددة ، وأن القيادة الثورية عندما منحت القوات المسلحة ثقتها وأملها ومكنتها من السلاح والمعدات ومكنتها من أن تحصل على ولاء الشعب ، وأن تجعل الجيش هو خفير الشعب ولا بد أن يترجم هذا ترجمة عملية في أن تتولى القوات المسلحة تنفيذ المهام القومية وفي أن تنسف أي مؤامرات عدوانية استعمارية في اطار كل العالم العربي بالإضافة الى أنه يجب أن تكون القوات المسلحة دائما واعية ومدركة لأهدافنا حافظة للمكاسب الاشتراكية وفي الواقع أن عضوية الجنود كما أوضحنا في أول كلامي في قوى الشعب العاملة هذا لا يعني على الإطلاق الا مفهوم واحد نحن نفهمه كضباط وجنود في القوات المسلحة هو أن الجندي يقف جنبا الى جنب مع العامل .

فإذا كان العامل يقف على حدود الآلة وإذا كان العامل يقف على حدود المصنع للدفاع عن الوطن في صورة الانتاج وإذا كان الفلاح يقف عند حدود الأرض للدفاع عن الوطن في صورة زيادة انتاجية الأرض فإن الجندي يقف على حدود الوطن للدفاع بالمفهوم العسكري كالعامل الذي يقف للدفاع عن الوطن بالمفهوم الانتاجي أو الفلاح الذي يقف للدفاع عن الوطن بمفهوم الانتاج الزراعي وهكذا بالنسبة لكل قوى الشعب العاملة .

وقبل أن أختتم كلامي في هذا اللقاء أحب أن أقول أن كل فرد في القوات المسلحة يشعر أن معركة اليمن ليست هدفا في حد ذاتها إنما هي مقدمة لمعركة المصير ضد إسرائيل .

الثقافة والحرية

وتحدث الدكتور حسين فوزى عن الثقافة في الميثاق . .
فقال . .

قضيت اليوم والليلة السابقة أطلع نص
الميثاق ، وأحب أن اعترف بأنى منذ سنة ١٩٦٢
وقد استمعت الى كل المناقشات التى دارت
حول الميثاق واستمعت الى الميثاق نفسه ، أحب
أن اعترف اننى لم أعد الى الميثاق الا لبحث بعض
النقاط فى موضوع محدد معين . إنما بالأمس
طالعت الميثاق كوثيقة جديدة وأعنى بكلمة وثيقة
أن الميثاق هو مستند يتوافق عليه الناس .
لذلك سأتكلم عن الميثاق كمجرد وثيقة او
مستند ، مثل وثيقة حقوق الإنسان مثلاً .

فهل الثقافة فى هذه الوثيقة واضحة ؟ انها أكثر من
واضحة ، أن السند الأول للميثاق . . أن الروح التى جرت
عليها هذه الوثيقة هو التاريخ . فهو وثيقة خرجت من
تفسير شعب يعيش التاريخ . والتاريخ فى الثقافة أساس من
أسسها . وإنما صلب الثقافة الحقيقية هو التاريخ ،
والشعب الحى يعيش فى تاريخه ويستلهم تاريخه ليعيش
حاضره ويعيش حاضره ليتخطى لمستقبله وهذا بالضبط
ما يوجد فى الميثاق القومى .

ومن شئون الثقافة الأخرى في الميثاق ، العلم ، انكم تجدون في هذه الوثيقة نفحتين من أقوى النفحات ، الأولى التاريخية والثانية العلمية وقيمة الوثائق ليست في أنها مجرد كلام مكتوب بل لأن الوثائق التاريخية مثل وثائق حقوق الإنسان لم تصدر مجرد صدور إبان الثورة الفرنسية بل صدرت لأنها تمثل مشاعر الشعب وآمال الشعب وتستوحى تاريخ النضال لهذا الشعب وتضع له دستور الحاضر وتخطط له دستور المستقبل . وهذا كله موجود في ميثاق العمل الوطنى .

والعلم ضرورة وليس مجرد أساس أدبى في الميثاق لأن الحياة المعاصرة تعنى ألا يعيش الإنسان إلا حسب مخطط معين ولا يعيش إلا بعد أن يدرك معنى نضاله ومعنى ثورته ويستطيع أن يعيش لحاضره والمستقبل ، والعلم في الميثاق يتصل بحقيقة رائعة أو الثقافة في الميثاق استندت الى حقيقة تعطى حق الحياة ، وهى الحرية لأن الفكر الإنسانى لا ينطلق ولا يتحرك ولا يبتدع ولا يخلق إلا في جو من الحرية ، والميثاق أكد في أكثر من باب على هذه الحرية ، حرية البحث العلمى ، وحرية الإنتاج الفنى ، وكل هذا واضح في أبواب الميثاق .

وقد تركت الى الآن ، ما لاحظته بين الاستماع ومطالعة الميثاق سنة ١٩٦٢ وبين مطالعتى له الآن . كان الميثاق املا مخططا ، كان كادرا للعمل القومى ، واذا بى بعد مطالعتى اياه ، اراه وثيقة حية تنبض بالحياة ، لماذا ؟ لأن بين سنة ٦٢ وسنة ٦٦ ، تتحرك هذه الوثيقة وتعيش ، نحن نعيشها ، عندما كنا نستمتع الى الميثاق كنا نتصور ماذا تكون عليه صورة البناء والتنظيم . ولكننا في هذه السنوات نعيش هذا البناء ، نعيش هذا الميثاق ، نعيش كيانا حيا .

لا أريد أن أطيل عليكم . ان ظاهرة هذه الحياة لميثاق العمل القومى كانت في ضميرى تشبه بعض المسائل التاريخية ، تشبه بناء السد العالى ، لأن خبرتى في السد

العالى هي اتنى رايت ارضا قاحلة صحراوية صخرية ونهرا
يجرى الى خزان أسوان ثم وجدت هذه الارض تقام فيها
منشآت للحياة في حاضرها ومستقبلها . وقد رايت السد
العالى مجرد امل . وتعرفون انتم ما معنى هذا الأمل وما هي
القوة التى دفعت بالثورة عند قيام هذا العمل سنة ٥٦ ، ثم
هذا الأمل وهذا التخيل يتحول من أرض قاحلة جرداء الى
حقيقة قائمة ، كان هذا هو شعورى الروحى والأدبى وأنا
اطالع بالأمس مطالعة كاملة ميثاق العمل القومى ، انه كائن حى
لأننا نعيشه فى حاضرتنا ونعيش ونخطط أيضا لمستقبلنا على
اساس هذه الوثيقة العظيمة .

القيم الروحية

وعن القيم الروحية فى الميثاق وأثرها فى الإنسان كان
حديث الدكتور عبد العزيز كامل . . قال . .

الملاحظة الأولى التى أود أن أذكرها فيما
يتعلق بالحديث عن القيم الروحية فى الميثاق ،
أن الميثاق لم يخص لها بابا معينا أو مكانا
معينا بينما نجد أن الميثاق قد خصص فصولا
معينة على سبيل المثال للديموقراطية والحل
الاشتراكى ومشكلة التطبيق الاشتراكى والأوضاع
العربية والعالمية فما الذى يمكن أن نخرج به من
هذه الملاحظة الأولى ؟

أنا لو رجعت الى الميثاق لوجدناه أولا يبدأ بنظرة سريعة
على يوم خالد من أيام تاريخنا هو يوم ٢٣ يوليو سنة ٥٢ ثم
بعد هذا يتحدث عن المبادئ الستة ويظهر بعد ذلك ضمانات
خمس لثورتنا الشاملة ويلقى نظرة الى الماضى قبيدا فى

تاريخنا من أعمق عصوره ويتابع تاريخ النضال المصرى حتى يعود بنا الى الحاضر فاذا عاد الى الحاضر أكد ضرورة الوضع الديموقراطى ولم يجد له سبيلا الا الوضع الاشتراكى وفى الاشتراكية مشكلات ينبغي أن نتغلب عليها ، وبعد هذا ، بعد أن يتكامل الحديث عن الأوضاع الديموقراطية والاشتراكية والانئاج يفتح نظره على العالم من حوله فيدرس أوضاعنا العربية والعالمية ، هذا هو بناء الميثاق العام فاذا ما نظرنا الى الحديث عن القيم الروحية فى الميثاق وجدناها موزعة فى كل هذه الفصول مع تركيز فى بعض هذه الفصول ، اذا ما نظرنا الى هذه الليلة الخالدة ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ونظرنا الى الرجال الذين قاموا بهذا العمل واستطاعوا أن ينتزعوا أنفسهم من مشكلات الحياة اليومية الضيقة الى مشكلات هذا الوطن الكبير ويحسوا باحساس هذا الفلاح فى حقله وهذا العامل فى مصنعه وهذا الاب الذى يرعى أبناءه وهؤلاء الكادحون فى كل أرجاء وطننا ، ثم وضعوا أرواحهم فوق أكفهم فى هذه الليلة وخرجوا مجاهدين من أجل الملايين ، لا يمكن أن نرد هذا الا الى قيم روحية أصيلة للذين قاموا بهذه الثورة .

ثم ننتقل بعد هذا الى المبادئ الستة التى وضعتها هذه الأمة وننظر الى الضمانات الخمسة التى تصون هذه الثورة الشاملة . يذكر الميثاق فى هذه الضمانات الخمسة الإرادة الثورية ويذكر الطبيعة الثورية ويذكر الوعى العميق بالتاريخ والفكر المفتوح على التجارب العلمية ثم يذكر بعد ذلك أيماننا لا يتوزع بالله ورسوله ورسائله القدسية التى يعمها بالحق والهدى الى الإنسانية فى كل زمان ومكان .

أن ارادة التغيير الثورى لا تعيش فى فراغ ، لا تبدأ من فراغ ولا تنتهى الى فراغ ، لابد أن تتجسد فى طبيعة ثورية ، هذه الطبيعة الثورية من أى الطاقات تستمد ، ومن أى النوافذ تستمد ، نجد أمامها ثلاثة أبواب ، باب يرتبطها بالماضى فلا تنقطع عن تاريخها وباب يرتبطها بالعالم من حولها

فلا تعيش متوقفة على نفسها وباب يربطها بالله تبارك
وتعالى فلا تعيش بمعزل من خالقها .

ثم بعد ذلك حينما أكد الميثاق ضرورة الثورة ، قال انه
يجب أن تعبىء لها كافة طاقات هذه الأمة مادية ومعنوية .
فأذن نجد الحديث عن الطاقة الروحية مرة أخرى مع
ضرورة الثورة ثم اذا جئنا بعد هذا الى المجتمع وتكوينه
والنظام الجديد الذى أراده الثورة والاختيار الذى اختارته
له . أنها لم ترتض لنفسها طريقا دمويا تغرق فيه هذه
الأمة فى حمامات الدم انما اختارت طريق السلام وتدوين
الفوارق بين الطبقات ، تجرد الاقطاع من أسلحته وتحول
دون أن يسيطر رأس المال على الحكم ثم بعد هذا تضع
الفرصة لكل مواطن شريف أن يحيا فى هذه الأمة شريفا
ما دام ملتزما بهذا الميثاق الوطنى العظيم .

نحن لا نستطيع ان نرد هذا الاختيار الكريم الذى بدأ
فى الميثاق أساسا الا الى قيم روحية أصيلة فى هذه الأمة
تفضل الخير ولا تلجأ الى سلاحها الا كما يلجأ الطبيب الى
المشرط اذا عز أى علاج آخر .

ثم بعد هذا نجد حديثا مفصلا عن الدين فى هذا المجتمع
فى الباب السابع ونجد أن الحديث عن الدين جاء بعد أن
تحدث عن الأسرة باعتبارها حافظة لتقاليد هذا المجتمع
مجددة لنسيجه متحركة به ومعه الى غايات النضال
الوطنى .

هناك إذن واجب أصيل على الأسرة المصرية ، أن يكون
لها ثلاثة جوانب ، جانب من المحافظة وجانب من التطور
وجانب من الحركة والتفاعل الإيجابى بينها وبين المجتمع على
أن يكون هذا كله موجه نحو أهداف النضال الوطنى .

يعرض الميثاق بعد ذلك الى طابع الدين وجوهره مبينا
أن هناك فرقا كبيرا بين جوهر الدين الداعى الى التقدم

والحركة والى رد حقوق الناس للناس ، وبين استغلال الدين تحت أى نوع من أنواع الاستغلال .

وهنا نجد نقطة عميقة واضحة فى الميثاق فانه حينما تكلم عن الدين ذكر سيدنا عيسى عليه السلام بانه المعلم العظيم والمعلم الكبير ثم فرق بين هذه الدعوة السمحة الداعية الى المحبة وبين الغزو الصليبي الذى جاء الى ديارنا مستترا وراء صليب المسيح وهو منه براء ، كذلك نجد الميثاق فرق بين الدعوة الاسلامية بطهارتها ونقاها وبين الغزو العثماني الذى جاء الى ديارنا مستترا باسم الاسلام .

هناك اذن تفرقة بين الدين كجوهر وعقيدة وبين من يريدون أن يستغلوا الدين من أى ناحية كانت .

ثم يأتى بعد ذلك أمر خطير ، هو مشكلات التطبيق وهى مشكلات جوهرية فى حياتنا . العمل حق ، العمل واجب ، العمل شرف والعمل حياة ، لا نستطيع أن نقيم أى انسان الا على أساس ما يعمل وعلى أساس ما يبذل الجهد ، هنا نجد قيما جديدة موجودة فى مجتمعنا تمجد أى انسان مادام عفر يده بتراب هذه الأرض أو وقف أمام آلهة أو أمام سلاحه مدافعا عن الملايين من أبناء هذه الأمة ، وتقديس العمل فى الميثاق يستلزم أن تكون على المستوى الروحي الكريم الذى يجعلنا أمناء على الميثاق وأمناء على وطننا وعلى قضية الانتاج حتى نسير سيرا حثيثا الى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

هنا ايها الاخوة نلاحظ ان القيم الروحية ليست امرا منعزلا من واقع المجتمع فهى فى حياتنا القومية وفى انتاجنا عبارة من حوافز للانتاج هادية تحول بيننا وبين أى انحراف وهى دوافع تحفظ لنا مستوانا الذى نستطيع ان نعمل به وان ننتج لمجتمعنا خيرا كبيرا .

اذا وسعنا دائرتنا بعد ذلك الى العالم العربى والعالم وجدنا أن وطننا يختار طريق التعايش السلمى ولا يختار

طريق الصراع الدموي على المستوى العالى ، ومرة أخرى نستطيع أن نلمس أن هذا أثر عميق من التراث الذى تؤمن به .

هذا التراث نستطيع أن نراه ممتداً عن أعماق التاريخ ثم يسرى مع تطور هذا التاريخ حتى نراه بعد هذا فى مجتمعنا ثماراً وزهوراً وظلالاً يانعة يعيش فيه الناس ويسعدون .

الصدقة مع الكتلة الاشتراكية

اما الدكتور ابراهيم صقر فقد تناول حديثه السياسة الخارجية كأداة لتحقيق اهدافنا قال . و

تحدث الزملاء الكرماء فتناولوا الخطوط الرئيسية العامة واعطوا صورة كاملة شاملة ثم تناولوا بعد ذلك أجزاء من الميثاق وانتهى أخونا الدكتور عبد العزيز كامل بالحديث عن الدين والقيم الروحية وهى ركن من أركان مجتمعنا وهى عماد من عمد تحررنا واشتراكيتنا لأنها عماد من أعمدة الانسانية الحقيقية ، والدين بطبيعته الصافية النقية ، وبالضرورة عماد للتحرر وسند له ، وإذا كانت بعض العناصر الرجعية المتسلطة وراء واجهة زائفة ، الدين منها براء ، فبعد الحديث الذى ساقه اليها الدكتور عبد العزيز وضع أن الدين براء من هذه العناصر وإن هذا الستار يجب أن يكشف وأن حقيقة الرجعية المتسلطة تسلطاً أبعد ما يكون عن الدين ، المستغلة استغلالاً أبعد ما يكون عن الدين يجب أن تجرد من كل ستار تستتر به وتحاول أن تخدع به الجماهير سواء فى سلوكها وتسلطها فيما مضى وما يمكن أن يتوقع منها كمسيطره أو مستغلة ، ولو أن منطق الدين

السمح النقى ليس في حاجة الى تدعيم وليس في حاجة الى تثبيت للمعاني الكريمة فيه لمساندة الرخاء والتقدم والمعادة معاداة ايجابية لكل محاولة رجعية تستر وراءه للسيطرة والاستغلال .

وفي هذه الظاهرة الكريمة الليلة ، ظاهرة صدور ميثاق العمل الوطني احاول ان امضى فيما ساقه اليها الاخوان من شرح وتفصيل الى سياستنا العريضة وسياستنا الخارجية واسمحوا الى ان اربط بينهما . فكل حديث عن الميثاق جزء لا يتجزأ ولا بد ان يكون حديثا مترابطا متكاملا منسقا .

واحب في هذه الظاهرة ان اسوق بعض الحقائق والخطوط الرئيسية احب اولا ان اقول اننا في هذه الظاهرة لا نحتفل لمجرد المظهر والرخف وانما نحتفل لتؤكد بعض المعاني في نفوسنا ولتطور بعض هذه المعاني لتكون سلاحا لنا في حاضرتنا وتعبئة ومواجهة للتحديات ، وبهذا تكون هذه الظاهرة ذات قيمة خاصة وتحقق مزيدا من التعبئة ولضيف الى قوتنا بقطة وكفاية وفاعلية في استعمال هذه القوة في حماية مكاسبنا .

والامر ايضا بمناسبة هذه الذكرى وبعد مرور بعض الوقت يحتاج في كثير من الحالات ، ومع ظروفنا المتطورة ومع ظروف العالم المتغير الى ان نراجع موقفنا تحديدا لاحسن الوسائل انطلاقا الى اهدافنا ، هذه المراجعة ضرورية ضمنا لأكثر درجة من الايجابية والكفاية في مواجهة التحديات الداخلية او الخارجية بناء او تقييمها ، وهذا يقتضى ان نعود فنؤكد بعض المعاني العامة في الميثاق وان نعود فنطور الامور كما ينبغي ان تطور حتى نحقق مزيدا من التأهب والاستعداد ونسلح انفسنا بمزيد من الخطط

واريد ان اضيف بعض الخطوط الرئيسية ، واريد ان اضع قاعدة معينة في هذا الشأن ، وهي ان السياسة الخارجية لاي دولة من الدول هي امتداد لسياستها

وتدعيم الأدوات الأخرى التى تستعملها الدولة لتحقيق هذه الأهداف وإذا قصرت السياسة الخارجية فى ذلك فإنها تصبح سياسة غير ذات موضوع فإذا لم تكن السياسة الخارجية انعكاسا أميناً وصادقاً لعملنا الوطنى التقدمى والشعبى فهى سياسة غير ذات موضوع ، ولتسبحوا لى إذن أن أقول أن سياستنا الداخلية هى تحقيق للأهداف التقدمية الشعبية وهى الحرية والاشتراكية والوحدة ، والحرية عماد من عماد الاشتراكية ومزيد من الانطلاق نحو تحقيق الأهداف الشعبية والوحدة ضمان أكيد وقاعدة أوسع وجبهة أعرض فى مواجهة التحديات كسبا وتدعيما وتأميناً ونحن نرى أن الميثاق يرسم خطوطاً رئيسية لهذه السياسة الخارجية التى تساعد على تحقيق هذه الأهداف وعلى تدعيمها وعلى حمايتها فالميثاق يبرز ضرورة التعاون المتكافئ من أجل الرخاء ، والتعاون المتكافئ من أجل الرخاء هو ضرورة لكل الشعوب تحقيقاً لأقصى مصلحة ممكنة لنا ، أن التعاون يكسر الاحتكار ويعطى فرصاً لمزيد من حرية الحركة وأتينا بهذا نتمكن من أن نحصل على ما نريد تحقيقاً للبناء وتدعيماً له ، ويمكننا من أن نحصل عليه بأحسن الشروط الممكنة وبأحسن المواصفات . ويمكننا فى الجانب الآخر من كسر احتكار الصادرات أى نعطي مقابل ما نأخذ لأننا لا بد أن نعطي مقابلاً لما نأخذ فكلما حققنا أحسن الشروط الممكنة لما نعطي حصلنا على مزيد من الإمكانيات تمكننا من أن نحصل على أقصى ما يمكن الحصول عليه كيفاً وكماً وفى الوقت المناسب حتى نتجنب الاختناقات والمتاعب وبالتالي نحقق أقصى سرعة ممكنة ، كلما اتسعت قاعدة التعاون معنا ، والمثل يقول « ألف صديق ولا عدو واحد » ولهذا فإننا نجد أن الرئيس يلخص هذه المسألة فى إحدى خطبه فيقول بأننا نتبع الصداقة مع الكل أى الصداقة مع كل من يمد إلينا يداً متكافئة للتعاون وهى صداقة سمحة فى مواجهة التحديات هذه الصداقة على استعداد لأن تمد يدها لمن كان عدواً بالأمس إذا ما مد لها يداً متكافئة متعاونة اليوم ، وذلك من أجل الرخاء ومن أجل مصلحة متبادلة له ولنا .

ونحن اذن نسعى الى التعاون الى اوسع نطاق وعلى اوسع قاعدة وهذا يمكننا من المزيد من الانطلاق لتحقيق خيرنا وهذا ضرورى لنا كدولة تجمع القرش على القرش لتنمى نفسها وتعوض ما فاتها من الحرمان . وهو ضرورة أيضا لنا كدولة تنمى اقتصادها وهذا التعاون من الزم الأشياء لها فهو يمكنها من ان تتحرك ذاتيا بأقصى درجة ممكنة من التنمية الداخلية التى نبتغيها والتى نتمناها . وهذا يدعم ضرورة اتباع سياسة التعاون لتحقيق مصالحنا جميعا لتحقيق اوسع قاعدة انتاجية يمكننا من تحقيق ارفع مستوى ممكن من المعيشة لأقصى عدد ممكن من الناس والمسألة لها أيضا جانب استراتيجى ، فالسياسة الخارجية يجب أن تهتم بهذا الجانب الاستراتيجى فنحن نبني ولكننا أيضا قد يكون من الضرورى ان نواجه التحديات ونصدى لمواجهة هذه التحديات ولقد ذكر الاخوان مسائل كثيرة منها كسر احتكار السلاح ، وقد أشار أحد الزملاء الى توسيع قاعدة البناء وتوزيع قطاعات البناء وان هذه مسألة هامة جدا وضرورية وهو الأساس للقوى الضاربة لأن هذه القوة فى العصر الحاضر تتمثل فى قوة المواهب وفى تنوع هذه المواهب فكلما تمكنا من تحقيق هذه القاعدة على اوسع نطاق تمكنا فى نفس الوقت بأسرع ما يمكن من تكوين القاعدة الصلبة والاساسية للقوة الضاربة التى تعتبر ضرورة فى عصر ما زالت تحكمه القوة فلا بد من ان نواجه القوة بقوة للدفاع من مصالحنا ، اذن فان حصولنا على الخبرات وحصولنا على الأسلحة توسيع لقاعدة انتاجنا وذلك بمساندة قوتنا الضاربة بالتعاون مع الآخرين لاننا يجب ألا نعزل أنفسنا عن الخارج ولا نتوقع فى داخلنا فهذا التعاون يوسع الجبهة على أعدائنا ويعطينا مزيدا من القدرة ، وبوقوفنا الى جانب أصدقائنا نضمن وقوف أصدقائنا الى جانبنا وبمعرفة أصدقائنا الحقيقيين نعرف من معنا ومن علينا ونعرف طريقنا الى تدعيم قوتنا الداخلية بمزيد من القوة فى الخارج ، فكل

قوة لنا هي اضعاف للمعسكر الاستعماري وكل اضعاف لقوتنا هو قوة بطريقة اخرى للمعسكر الاستعماري . ان الاستقرار على هذه المبادئ والصمود عليها هو مسألة اساسية تؤدي الى تحقيق كسب لنا .

وان الاستعمار نتيجة لتجارية عديدة معنا والدروس التي اعطيناها له اصبحت يفكر ألف مرة قبل ان يحاول اتخاذ اي تصرف نحونا ، ولذلك فانه فكر في التستر بالدين زينا ومخادعة .

ان صداقتنا الواسعة مع الدول التي تساندنا سيعوض لنا ما نشكو من نقص الموارد وسيعطينا مكاتبة أولية مرموقة ولا شك ان اصدقاءنا الذين كسبناهم هم سند وعون لنا في الصالم وكلما زادت خطط التعاون واتجاهاته وتكتلاته ومستوياته زاد ذلك في تدعيم مبدأ التعاون وكلما ساعد ذلك في خلق جو سلام نحن في حاجة اليه لاننا في حاجة الى مزيد من التطور ، ونحن بموقعنا الاستراتيجي عرضة لان يعتدي علينا الاستعمار كما حدث في سنة ١٩٥٦ كما ان موقعنا الاستراتيجي يفرض علينا ان نحاول قدر المستطاع ان نجنب العالم حربا عالميا دمارها سيكون شاملا لا يعلم به الا الله . وهذه الحرب لابد ان تصيبنا اردنا او لم نرد .

على هذا الاساس تسير جهودنا في نزع السلاح وفي تدعيم التعاون الدولي وفي تثبيت قواعد السلام على أسس مستقرة من العدل والتعاون في العمل . ولا شك ان سيادة جو السلام تؤدي الى تخفيف جدة التوتر الدولي وقد تؤدي هذا الى تخفيض اعتمادات التسليح في العالم وتؤدي الى تحول المنافسة بين الدول الكبرى الى المجالات الاقتصادية ونحن في حاجة الى هذا تدعيما لتنمية اقتصادنا .

نحن في حاجة الى السلام لان الصراع المستمر في العالم يؤدي الى ان الأقوى يريد ان يفرض نفسه على الأضعف وان يفرض عليه سياسة المستغل المتحكم ولذلك فان اصرارنا على عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى واصرارنا

على عدم استعمال القوة المسلحة ضد الشعوب ميثاق من تجربتنا كما أن تدعيم مبدأ عدم التدخل يحقق للدول أن تختار طريق حياتها بنفسها وأن هذا المبدأ تدعيم لمبادئنا ودفع لتحقيق أهدافنا ومصالحنا . والسلام لا يمكن أن يستقر ما لم يكن قائما على العدل وما زالت في يد بعض العناصر المستغلة والسيطرة والرجعية والاستعمارية عناصر قوة وهي لا تتردد اطلاقا في محاولة استعمال هذه الوسائل ما سمحت لها الظروف ولذلك فكما قرر الميثاق لابد لكي يستقر مدوّننا على الأرض استقرارا مطمئنا من أن يكون بجانب محرراتنا سلاح يحمي البناء .

وانتقل بعد هذا الى فترة الكفاح ضد الاستعمار :
أثنا عندما تكافح الاستعمار لنخرجه من أرضنا نحتاج الى مزيد من الجهد لتحقيق أهدافنا وعندما يخرج من البلاد كما خرج من عندنا في سنة ١٩٥٦ فإنه يحاول أن يعود بشكل أو بآخر وتقدم المواصلات الآن وسرعة الطائرات والتقدم العلمي يمكنه من أن يعود من القواعد البعيدة والقواعد الأبعد أي أنه يمكن أن ينطلق إلينا من قواعده مهددا مكاسينا وانجازاتنا فهو عندما امتدى علينا في سنة ١٩٥٦ جاء إلينا من قواعده في قبرص . لذلك فإننا عندما نحارب القواعد العسكرية إنما نحاول بهذا تدعيم أمننا وتدعيم أمن الآخرين فنحن تكافح ضد الاستعمار في كل مكان وإن في هذا مزيدا من الأمان لنا ومزيدا من الانطلاق وهو أيضا وفي نفس الوقت مزيد من الأمان للآخرين ومزيد من الانطلاق لهم لأن هذا يؤدي بنا الى أن نلتقي ونتعاون معا لأن الاستعمار هو الذي يعوق التعاون بين الدول المستغلة لأنه هو الذي يستغل الجميع فالاستعمار يسعى الى تحقيق مصلحته فقط دون مصالح الشعوب التي يحتكرها فالحرية للدول الأخرى كسب لنا من الناحية السياسية والاقتصادية وضمن لفتح جهات أخرى ضد الاستعمار واقامة قواعد أخرى للبناء والتحرر والتقدم فتضاف الى قوتنا قوة تسندنا وتكمل المصالح المشتركة للجميع .

وإننا في الوقت الحاضر نجد أن الاستعمار يحاول أن
يغير استراتيجيته فعندما يواجه تصدينا له ينتقل إلى أسلوب
جديد وإلى استعمار جديد وكما يقول المثل « تحط لي
أصدفك أشوف أمورك أستعجب » فالاستعمار الجديد
والاستعمار القديم لا يختلفان عن بعضهما ولكننا يجب أن
نخاف أكثر من الاستعمار الجديد لأنه قد يخدع وقد يفري
بعدم الانتباه له . إذن نحن في حاجة إلى المزيد من الانتباه .

ومن هذا الإطار العام الشامل نقول إن هناك دوائر
معينة تتحرك لتحقيق أهدافها وهي الدائرة الأفريقية
والدائرة الآسيوية الأفريقية وهي التي تمتد الآن إلى العالم
الثالث تحمل شعار التعاون مع الجميع وأنا أقول إن
تعاوننا في المرحلة القادمة مع الكتلة الاشتراكية مسألة يجب
أن نبرز وأن نظهر وأن يكون واضحا في ذهن كل منا أنها
سلاح لنا وقوة لنا ومريدا من التدعيم في مواجهة الرأسمالية
المستغلة وهي التي تعيش على مساندة الرجعية التي تستفيد
من فئات المساندة الدسيسة وهذه الصداقة يجب أن تكون
متبادلة لمصلحة جميع الأطراف ولتدعيم اتجاهاتنا التقدمية
وتدعيم البناء وتدعيمنا لأمننا .

سياستنا العربية

والآن انتقل إلى الدائرة العربية وفلسفة الثورة هي
التمسك بهذه الدائرة وتقوية الارتباط والالتحام بين أجزاء
الامة العربية لأننا نواجه مصيرا واحدا ونعيش ظروفنا
متشابهة . فمشكلة إسرائيل هي مشكلتنا جميعا وتحديات
الاستعمار لنا جميعا واحدة وتحديات التنمية واحدة فهذه
التحديات المشتركة تتطلب أن نواجهها بالعمل المشترك
لتحقيق الهدف المشترك لأن العمل المشترك يؤدي إلى
نتائج أكثر من العمل المجزأ ، ولا يمكن أن نصل إلى أهدافنا
وجهدنا مفتتة ولهذا فقد أفرد الميثاق لسياستنا العربية
بابا خاصا . . وقد تطورت سياستنا العربية مع السنين
حتى وصلت إلى شعار وحدة الهدف ، فلا يمكن أن تكون

هناك وحدة بين رجعية مستغلة وبين شعوب تسمى لمصالحها ولمصالح مجموع الشعب لذلك فقد تطور شعار الوحدة من وحدة الصف الى وحدة الهدف وهذه الوحدة عندما تتحقق فاننا يمكن أن نقيم وحدة الاقطار على قاعدة أصيلة وعلى مراحل متتابعة .

ولا شك أن هناك بعض الأشخاص يقفون في مواجهة ارادة التغيير وهم أصحاب مصلحة في مواجهة هذا التغيير ولا بد لنا من مواجهتهم ومعركتنا معهم هي معركة وقائية ولا بد من أن نتصدى لهم وأن معركتنا مع الاستعمار هي معركة مستمرة لأن الاستعمار لن يتركنا أبداً حتى لو تركناه نحن ، لأن وجودنا ليس من مصلحته . فهذه المعركة لا بد أن نخوضها مادامت قد فرضت علينا حتى نحافظ على البناء الذي بنيناه ونستمر في علميات البناء وفي هذه المعركة لا بد من أن نقدر الموقف حق قدره حتى نعيد صنع الوسائل المناسبة لمواجهة هذه التحديات . وفي اطار الظروف الدولية المتغيرة نجد أن القوى الاشتراكية تؤيد التحرر وتدعو الى مزيد من الاشتراكية للشعوب وأن أخطر مرحلة تمر بها الشعوب هي مرحلة التحول من القديم الى الجديد ومن المهم في هذه المرحلة أن نحدد موقفنا من الاستعمار لأننا اذا تخاذلنا أمامه فاننا سوف نخسر كل مكاسبنا التي حصلنا عليها وقد لا ينتهي الأمر عند ذلك بل قد نتأخر عما كنا عليه واذا صمدنا أمام الاستعمار فلن تكون النتيجة اننا سنحافظ على ما بنيناه فقط انما سنمهد الطريق الى مزيد من المكاسب وبسرعة أكبر فنحن في صدامنا مع الاستعمار نهدف الى تأمين المكاسب التي حصلنا عليها وأن الموقف يقتضي منا أن نعرف العدو من الصديق . ونحن في صدامنا مع الرجعية والاستعمار نجد أن الشعوب في كل مكان صديقة لنا ولأن بصادقنا الاستعمار أو الرجعية لأن أهدافنا تختلف فهم يهدفون الى استغلال الشعوب وأمتصاص دمائهم أما نحن فنهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية ويجب أن نعرف إصدقائنا في الخارج ونقف معهم ونحارب معهم ، وسبق

ان تكلم الاخوان قبلى من تحالف قوى الشعب العاملة :
ولا شك ونحن نقتلع الآن جذور الرجعية انه ما زالت هناك
بعض الجذور فى الأرض ويمكن أن تظهر بعض الحشائش
على الأرض الخصبة فيجب أن تنزع هذه الحشائش
وهكذا قد يظهر بعض الرجعيين فى هذا التحالف فيجب
أن نعمل على اقتلاع الرجعية حتى لا نسمح للبناء الداخلى
بالتفكك فيجب أن يكون هناك تنظيم للقوى صاحبة المصلحة
ويجب أن تكون هناك طاقات نعبئها لمواجهة هذه التكتلات
حتى تؤمن العمل الوطنى فى الداخل . أن هذه القوى يجب
أن تكون هى الدرع الواقية للمكاسب والانجازات التى
تحققت ويجب أن تواجه الصدام فى الداخل وفى الخارج
بمزيد من الاستعداد حفاظا على المكاسب التى تحققت ولزيد
من المكاسب ايمانا منا بأن معركة الرخاء ومعركة السلام
ومعركة الحرية أجزاء مرتبطة أشد الارتباط وأن الهيكل
الثورى هو وحده الكفيل بمواجهة هذه التحديات ومواجهة
الرجعية وسحق كل محاولة للتصدى لنا أو محاولة لضرب
انجازاتنا ومكاسبنا .

القيادات الثورية

واختتم السيد كمال رفعت الندوة قائلا :

من هذه الندوة الشاملة التي أوضحت كثيرا من معالم حياتنا التي برزت أساسا في ميثاقنا الوطني والتي استطاع السادة المحاضرون أن يوفوها حقها من البحث والشرح لا أجد في الواقع في نهاية هذه الندوة ما أقوله أكثر مما قيل .

ولكن الذي أستطيع أن أؤكد عليه أن هذا الميثاق الذي كان تعبيرا حقيقيا عن نضال شعبنا وكفاحه والذي انبثق من هذا الكفاح وهذا النضال والذي أكد الشعب بالتمسك به أنه إنما هو يدافع في الوقت ذاته عن كيانه وقيمه ومبادئه ، ومن هنا كان استيعاب الميثاق من الأمور الأساسية التي يجب أن نعيها ، فقراءة الميثاق نستطيع أن نخرج منها بقيم ومبادئ جديدة تتفق ومراحل التطور التي تجتازها الحركة الثورية . فالميثاق في مبادئه وتطبيقه في حياة مجتمعنا فتح آفاقا جديدة ونطاقات كبيرة للفكر والعمل في مجتمعنا ، وهو إذا كان قد صدر عام ١٩٦٢ وكما قلت في كلمتي الأولى كان يعبر عن الماضي وكان يعبر عن الحاضر ويرسم طريق المستقبل فطريق المستقبل دائما مفتوح ولا يمكن لأي مجتمع أن يتفوق في إطار نظرية جامدة والا قضي على نفسه بالانتهاء . أن الحضارات الانسانية التي لعبت دورا أساسيا في تطور العالم ، حينما تجمدت

ولم تتفاعل مع حركة التطور كانت المبادئ التي أبرزتها هي السبب أيضا في اندحار هذه المذنيات وانتهائها ومن هنا كان من الضروري أن ننظر دائما الى الامام وأن نعلم أننا لسنا وحدنا الذين نتطور ولكن العالم كله يتطور وتطورنا مرتبط بتطور العالم ولا يمكن في العصر الحديث اغفال ما يجري حولنا ، لا يمكن اغفال الفكر والعلم ولا يمكن اغفال التجربة العلمية ، ولا يمكن الانفلاق على مفاهيم معينة وانما التفاعل مع التجربة ومع الفكر ، ومع التطور نفسه الذي يسير فيه العالم ، هو الكفيل بان يحافظ على تقدمية شعبنا وتقدمية المجتمع الذي نعيش فيه .

ان التقدم في حد ذاته هو العدو الأول للرجعية ، ان الرجعية التي استطاعت أن تصل الى مراكزها والى مواقعها في غيبة من الشعب واستطاعت أن تستغل الشعب لا يمكن بأي حال من الاحوال أن تتنازل عن هذه المواقع ما لم يكن هناك تصميم أكيد من الشعب لممارسة حقوقه وممارسته حرياته والسيطرة على مقدراته .

ومن هنا تستमित الرجعية لكي تمنع الانطلاق ولكي تعرقل المسيرة الثورية ، وهنا يتركز العمل الأساسي على القيادات الثورية التي يجب أن تكون واعية بحركة التطور في المجتمع نفسه ولا تتخلف عنه ان التخلف عن حركة الجماهير سيقضي على هذه القيادة بل ان القيادة يجب دائما ان ترى أبعد مما ترى الجماهير العادية لتستطيع أن تنبأ بصورة التطور وصورة المرحلة القادمة في حياة المجتمع ، ان البعض قد يعتقد أنه وصل الى نهاية المطاف ولكن الروح الثورية والعقلية الثورية لا تياس ولا تتراجع بل تستمر في طريقها تستطيع أن تستكشف حقيقة التطور في حركة الجماهير . تستطيع أن تستكشف حقيقة التطور في الفكر ، تستطيع ان تستكشف حقيقة المجتمع ، ومن هنا كان واجب القيادة دائما بمنطقها الثوري وبعقليتها الثورية واسلوبها الثوري ان ترتفع بالجماهير الى مستوى منطقها حتى تستطيع أن تقود هذه الجماهير .

وفي كفاحنا الثوري يجب أن نعمل دائما على الايمان بالشعب والايمان الجماهير الشعب ، لأن هذا هو الذي يحدد مسئولية القيادة أمام هذه الجماهير ، وما دمنأ نؤمن بالشعب ونؤمن بقدرة وفاعلية هذا الشعب ، وما دمنأ نعطي الثقة لهذا الشعب . إذن تتحدد مسئولية العناصر القيادية أمام الشعب ومن هنا كانت حركة الجماهير هي أساسا عمل ثوري . وثقيف الجماهير وتوعيتها عمل ثوري وعمل سياسي ، لا يجب أن يتفوق في المكاتب والنشرات ولكن العمل في وسط الجماهير ، هذا العمل هو الذي يعي جماهير شعبنا لمواجهة كافة التحديات التي تواجهها ، التحديات الداخلية والتحديات الخارجية ، التحديات الداخلية في تحقيق التقدم في المجتمع ، وفي تحقيق التنمية في المجتمع وفي ضرب العناصر التي تعوق التقدم .

والتحديات الخارجية في ضرب القوى الاستعمارية والقوى الرجعية التي تحاول أن تحد من انتصاراتنا وتحاول أن تمنع انطلاقنا وتحاول أن تمنع تأثيرنا على الشعوب العربية والشعوب التي تجاورنا ، ومن هنا كانت الثقة في الشعب عملية أساسية ، الثقة في الشعب الذي بنى أول حضارة في التاريخ على قيم ومبادئ معينة ، هذه القيم والمبادئ هي التي جعلت آثار هذه الحضارة باقية حتى الآن .

هذا الشعب القوى الذي لم يتأثر بأى غزو استعماري أو بأى تسلط استعماري وبقي محافظا على كيانه وعلى قيمة ومبادئه وعلى تراثه وأصوله . إذن فهو شعب قوى يجب أن نثق فيه لأنه شعب استطاع أن يفعل المعجزات .

ولكى نثق في هذا الشعب يجب أن نتعلم منه الكثير ؛ يجب أن نتعلم من كفاحه ومن خبراته ، يجب أن نتعلم من ممارسته لنشاطه ، أن التعلم من الجماهير هو عملية أساسية في حياة أى مجتمع ثوري لأنه ما دامت الثورة - كما ورد في الميثاق - ليست ثورة فرد أو فئة ولكنها

ثورة شعب فيجب أن نثق في الشعب ونتعلم منه . وهذا هو المبدأ الذي رُكز عليه دائما القائد جمال عبد الناصر .

ان ثقته بالشعب وثقته بقدرة الشعب هي التي مكنته من أن يفتح وأن يواجه كافة التحديات ، وبهذا الايمان بقدرة الشعب استطاع القائد جمال عبد الناصر أن يسير بهذه الثورة ١٤ عاما . وهو يناضل ويعلم أن الشعب وراءه ، ومن هنا كان تمسكنا بالميثاق وتمسكنا بالقيم والمبادئ التي جاء بها الميثاق هو أمر ضروري ، لضمان ثورتنا وضمان ثباتنا والابقاء على قيمنا .

كذلك يجب أن نكون على ثقة بانفسنا . وتاريخنا كله كان مبنيا على هذا الأساس ، لم يتأثر بأى قيادات غريبة عنه ، لم تؤثر فيه أى أفكار غريبة عنه ، ولكنه استطاع أن يتفاعل مع كل هذه الأفكار وهو مرتبط بأحواله وجذوره وقيمه واستطاع أن يبقى وان يشرى الحضارة الانسانية وان يساهم في بناء هذه الحضارة .

اننا اليوم في أمس الحاجة الى الوحدة الوطنية ، في أمس الحاجة الى التماسك والتكاتف لمواجهة كل هذه التحديات ولضرب المعوقات التي تقف في طريقنا ، ولضرب العناصر الانتهازية أو السلبية لأنها تمثل طابورا خامسا في معركتنا ، فهي التي تشكك وتعمل لذاتها ، وهي التي تعمل لمصلحة فئة صغيرة في المجتمع ولجماعات صغيرة في المجتمع ان قيمة عمل كل فرد وقيمة أقوال كل فرد في هذا المجتمع يجب أن تنعكس على المصالح الشعبية في المجتمع وهذه هي قيمة أى قيادة في المجتمع ليستطيع الشعب أن يواصل حركته الثورية ويستطيع أن يواصل مسيرته الثورية لتحقيق المجتمع الذي يسعى اليه مجتمع الكفاية والعدل في ظل الحرية والاشتراكية والوحدة .



حرية - اشتراكية - وحدة

Bibliotheca Alexandrina



0654305

الإهداء الاشتراكي العربي
دار ومطابع الشعب